الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 أوت 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل المشروع الثالث لتنمية الصادرات

(2014 / 69)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 10 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 28 / 05 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بوننى

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015
جلستي اللجنة : 07 و 27 أفريل 2015 **القرار :** الموافقة بأغلبية الحاضرين مع احتفاظ عضو **تاريخ إنهاء الأشغال:** 28 ماي 2015 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقررة :** ألفة السكري الشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

في إطار تدعيم النتائج الهامة المسجلة ضمن برنامجي تنمية الصادرات الأول والثاني، تم يوم 19 أوت 2014 التوقيع بتونس على اتفاق قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ قدره 36,3 مليون أورو أي ما يعادل 80 مليون دينار تقريبا وذلك لتمويل المشروع الثالث لتنمية الصادرات.

. أهداف المشروع:

يهدف المشروع الثالث لتنمية الصادرات إلى تطوير صادرات المؤسسات التونسية وتنويعها من خلال تحسين مناخ الأعمال والخدمات اللوجيستية للتجارة ونشر الابتكار بالإضافة إلى تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويلات اللازمة للتصدير وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

. مكونات المشروع:

يتكون هذا المشروع من ثلاثة عناصر أساسية:

أوّلا: تحسين مناخ الأعمال لتعزيز تنمية الصادرات ونشر التكنولوجيا والابتكار: وهذا المحور يشتمل بدوره على ثلاثة مكونات فرعية متعلقة أساسا بـ:

- تطوير نظام الإعلامية للديوانة (SINDA)،
- تحسين الخدمات اللوجسيتية للتجارة،
- دعم نشر التكنولوجيا والابتكار .

ثانيا: تقديم الخدمات المالية وغير المالية لمؤسسات التصدير: ويشمل هذا العنصر الأنشطة التالية:

- دعم مركز النهوض بالصادرات (CEPEX)،
- إحداث صندوق الابتكار وتنمية الصادرات،
- دعم صندوق ضمان تمويل الصادرات قبل الشحن DHAMEN FINANCE

ثالثا: دعم التنسيق والتصرف في المشروع:

تم تخصيص جزء من التمويل لفائدة الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة وحدة تنسيق ومتابعة المشروع المحدثة صلب وزارة التجارة وذلك من خلال تكوين الموارد البشرية للوحدة ولمؤسسات تنفيذ المشروع، كما سيمول أيضا الخدمات الاستشارية وأشغال لجنة الإشراف على المشروع.

وقد تم الاتفاق على أن يتم من خلال هذا المشروع دعم وزارتي التجارة والصناعة في تحقيق الدراسات والاستراتيجيات لتنمية الصادرات.

. الشروط المالية:

- نسبة الفائدة : متغيرة،
- مدّة السداد : 23 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف فترة إمهال،
- عمولة الافتتاح : 0,25 %،
- أدوات التغطية : إمكانية طلب الانتفاع بمختلف أدوات التغطية المتاحة خلال مدة تنفيذ القرض (تثبيت سعر الفائدة تغيير العملة، سقف أو طوق).

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 07 أفريل 2015 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض وكذلك المعطيات الواردة من وزارة التجارة حول برنامجي تنمية الصادرات الأول والثاني.

وخلال النقاش، أكد النواب على ضرورة تحيين المعطيات الواردة بالبرنامج الأول والثاني ومعرفة المؤسسات التي استفادت منهما، خاصة أن العديد منها توقف عن النشاط بعد الثورة، وفي ما يتعلق بالبرنامج الثالث لتنمية الصادرات الذي هو موضوع هذا القانون، وضّح النواب أنه يمثّل حلقة لتكملة البرامج السابقة وهو ما يقود ضرورة إلى مرحلة تقييمية قبل الشروع فيه.

كما تم التأكيد من طرف النواب على ضرورة جمع المتدخلين في مؤسسة أو اثنين مع اقتراح إحداث مؤسسة للذكاء الاقتصادي تضم هؤلاء، ووضع استراتيجيات واضحة ودراسات تقييمية لما تم إنجازه لإيجاد الآليات والحلول للنهوض بهذا القطاع خاصة وأن تونس اليوم في آخر صف في مجال النقل البحري في إفريقيا بعد ما كانت تتصدّر المراتب الأولى، فالموانى التجارية الوطنية أصبحت غير قادرة على استقبال السفن بين 60 و 90 ألف طن.

من جهة أخرى، أفاد نائب أن هناك عملية تدقيق قام بها خبراء تونسيون وخبراء أجانب تتعلق بإصلاح منظومة الديوانة ومعالجة مسألة تعدّد الأطراف المتدخلة في مجال التصدير ولم يتم مدّ المجلس بها مؤكدا على ضرورة القيام بإصلاح شامل لمنظومة الديوانة ومراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الجباية بما يتلاءم ويتطابق مع نص الدستور مع مراعاة الوضع الاقتصادي بعد الثورة.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التجارة وصندوق النهوض بالصادرات.

وفي جلستها المنعقدة يوم 27 أفريل 2015، استمعت اللجنة إلى السيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المكلفة بالتعاون الدولي وممثلين عن وزارة التنمية ووزارة التجارة وصندوق النهوض بالصادرات.

وفي مستهل الجلسة، تولت السيدة كاتبة الدولة تقديم بسطة حول المشروع الذي يندرج في إطار النتائج المسجلة ضمن برنامجي تنمية الصادرات الأول والثاني والهادف أساسا إلى تطوير صادرات المؤسسات التونسية وتنويعها من خلال تحسين مناخ الأعمال والخدمات اللوجيستية ونشر الابتكار، بالإضافة إلى تسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويلات اللازمة للتصدير وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما بينت أن هذا المشروع يتكون من 3 عناصر أساسية:

. العنصر الأول: يتعلق بتحسين مناخ الأعمال لتعزيز تنمية الصادرات ونشر تكنولوجيات الابتكار وهو بدوره يشمل 3 مكونات فرعية تتمثل في تطوير نظام الإعلامية للديوانة " سندا " من خلال وضع نظام إعلامية للتصرف في المخاطر ونظام التقييم اللاحق للديوانة وذلك بهدف الحد من التأخير في معالجة السلع... أما العنصر الفرعي الثاني فيتعلق بتحسين الخدمات اللوجيستية للتجارة بهدف الحد من تكلفة الصادرات للمؤسسات التونسية، والعنصر الفرعي الثالث يتمثل في دعم تكنولوجيات الابتكار وهو عنصر سيمكّن من دعم إحداث نظام جديد للإدارة والاسترسال واعتماد المنتوجات والخدمات للتصدير.

. العنصر الثاني: يتعلق بتقديم الخدمات المالية والغير مالية لمؤسسات التصدير والذي يشمل الأنشطة التالية وهي:

. دعم مركز ترويج الصادرات والذي يهدف إلى تحسين ودعم خدمات مركز النهوض بالصادرات لضمان ديمومتها وسيكون المركز مسؤولا عن إدارة المنح التي يقدمها صندوق الابتكار وتنمية الصادرات لتوفير الخدمات غير المالية.

. إحداث صندوق الابتكار وتنمية الصادرات وسيتمّ تخصيص جزء من أموال القرض تقدّر بـ 22 مليون دولار لتقديم منح لفائدة المؤسسات والجمعيات الناشطة في القطاع السياحي وسيتمّ أيضا تقديم الدعم لتنفيذها وإدارتها مع وضع نظام متابعة وتقييم للمنح المقدمة.

. دعم صندوق ضمان تمويل الصادرات قبل الشحن، ويهدف هذا الجزء إلى تبسيط إجراءات وآليات الضمان وتحسين الحوكمة ومنهجية رصد المخاطر بالإضافة إلى ضمانات الانتصاب بالخارج.

. أما العنصر الثالث: ويتعلق بدعم التنسيق والتصرّف في المشروع ويرمي إلى تعزيز قدرة وحدة التنسيق ومتابعة المشروع المحدثة صلب وزارة التجارة من خلال تكوين موارد بشرية، كما سيموّل أيضا الخدمات الاستشارية وأشغال لجنة الإشراف على المشروع.

ومن جهته، بيّن السيد المنسق العام لبرنامج تنمية الصادرات أنه منذ أواخر التسعينات تقدمت وزارة التجارة بطلب إلى البنك الدولي بهدف تمويل دراسة حول قطاع التجارة بكل عناصره لكن هذا الطلب رُفض بحجّة أن نشاط البنك الدولي لا يسمح بتمويل الدراسات بل يقتصر على تمويل المشاريع.

لكن خلال النقاش مع البنك الدولي، تبيّن أن قطاع التجارة يشكو من معضلتين أساسيتين وهما التمويل والنقل، ولحل هاتين المعضلتين تم الاتفاق على الشروع في تمويل البرنامج الأول لتنمية الصادرات، وتم إحداث صندوق اقتحام الأسواق الخارجية 1 الذي تولى أساسا تمويل المؤسسات ومساعدتها على اقتحام الأسواق الخارجية. وأسند التصرف في هذا الصندوق إلى مركز النهوض بالصادرات وبالتوازي، تم إحداث صندوق تمويل مرحلة ما قبل الشحن وتم إسناد التصرف فيه إلى الشركة التونسية للتجارة الخارجية نظرا لأن أغلب المؤسسات تعاني من مشكل التمويل رغم حصولها على عقود تصديرية ثابتة،

كما وضح أن مسألة النقل مرتبطة أساسا بالتسهيلات الإجرائية في مستوى الموانئ فـ 95 % من التجارة الخارجية التونسية تمر عبر البحر، لذا تم العمل على تسهيل إجراءات التجارة الخارجية بالتنسيق مع المصالح الديوانية وذلك برقمنة كل الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية، وأحدثت مؤسسة TTN وهي أرضية تجمع بين كل المتدخلين والمتعاملين الاقتصاديين سواء المصدرين أو هياكل الدعم والإحاطة.

ولغاية تسهيل الإجراءات تمّ تحيين منظومة " سندا " في اتجاه تمكين المتعاملين الاقتصاديين من القيام بالتصاريح الديوانية عن بعد خاصة وأن الدراسات بينت أن المؤسسات بإمكانها أن تحقق أرباحا بين 12 و 15 % من حيث القدرة التنافسية إذا تم تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

وأكّد أن النتائج المحققة بالنسبة للبرنامج الأول لتنمية الصادرات كانت في مجملها طيبة، إذ انتفعت 595 مؤسسة بتدخلات صندوق اقتحام الأسواق الخارجية، وأسهمت العمليات التصديرية في تحقيق صادرات إضافية قدرت بـ 40 مليون دينار.

أما في ما يتعلق بالبرنامج الثاني الذي يتنزل في إطار مواصلة الجهود نحو توفير الحوافز والتشجيعات والتسهيلات لفائدة المؤسسات المصدرة بما يساهم في إيجاد الأرضية الملائمة للقيام بالنشاط التصديري، وجعلها أكثر قدرة على اقتحام الأسواق الخارجية، وشمل هذا البرنامج عدّة محاور ذات العلاقة المباشرة بمجال التصدير والمتصلة أساسا بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتعصيرها ودعم دور أجهزة الإحاطة والتأطير وتوفير التسهيلات على مستوى التمويلات بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مع العمل على حث المؤسسات على استعمال التقنيات الحديثة للاتصال والإعلام.

وبيّن أن هذا البرنامج كان حلقة متممة للبرنامج الأول لكن الأهداف المضمنة به كانت طموحة، فتم مواصلة العمل بآليات صندوق اقتحام الأسواق الخارجية 2، وتم خلق سلك مستشاري التصدير قصد مساعدة المؤسسات على تنمية خبراتها في المجال. لكن امتد تنفيذ هذا البرنامج على 7 سنوات عوضا عن 5 سنوات بالاتفاق مع البنك الدولي، وهو أمر يعزى أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ولارتباط معاملاتنا التجارية مع الأسواق الأوروبية.

وأشار أن هناك عملية تقييم لنتائج البرنامج الثاني لتنمية الصادرات قام بها البنك الدولي وجامعة Lausanne (بتكليف من البنك الدولي) وقد تمت المقارنة بين هاتين الدراستين، وأهم ما تمّ التوصل إليه بالاعتماد على عيّنة تشمل 500 مؤسسة من ضمنها مؤسسات انتفعت بتدخلات صندوق " اقتحام الأسواق الخارجية " ومؤسسات شبيهة بها من حيث القدرات التصديرية والنشاط الاقتصادي لكنها لم تنتفع بالتدخلات المذكورة فكان أن سجلت المؤسسات المنتفعة تحسّنا في قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الخارجية بنسبة 38 %.

وقد انتفعت خلال هذا البرنامج 1680 مؤسسة بخدمات صندوق اقتحام الأسواق الخارجية و 725 مؤسسة بخدمات صندوق ضمان التمويل.

وبخصوص البرنامج الثالث، أفاد أنه يرتكز أساسا على النتائج المحققة في البرنامج الثاني وتم إقحام اللوجيستية. كما يعتمد على تدعيم الجمعيات وتنمية الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.

ومن جهته أكّد السيد مدير صندوق تنمية الصادرات أن تونس تصدر اليوم 28 مليار دينار مواد أولية وصناعات معملية كالنسيج والميكانيك وهي منتوجات ليس لها قيمة مضافة عالية، ولدعم التصدير لا بدّ من الاعتماد على 3 آليات أساسية وهي الدعم المباشر للمؤسسات عبر ضخ الأموال، المساعدة على ترويج المنتوجات، التدخل السريع لضبط سعر الصرف في أوقات الأزمات.

وخلال النقاش، بيّن النواب أن تموقع الصادرات التونسية يعتبر من النقائص نظرا للتبعية المفرطة للاتحاد الأوربي وخاصة فرنسا وإيطاليا، مما يحتّم علينا التوجه نحو الأسواق الإفريقية وأسواق جديدة مؤكدين أن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات من بين أهدافه التوجه للأسواق الإفريقية ولكن يجب دعم هذا التوجه بالدبلوماسية الاقتصادية مؤكدين على ضرورة دعم تنافسية القطاعات التصديرية في تونس وذلك بخلق آليات جديدة لتأهيل الصناعة الموجهة للتصدير والاختراعات.

من جهة أخرى، بيّن النواب أن تمويل ما قبل الشحن يعتبر معضلة التصدير مؤكدين على ضرورة وضع خطوط تمويل مخصصة فقط لدعم التصدير.

وقد تمحورت أهم تساؤلات النواب في النقاط التالية:

- مردودية القروض الممنوحة من طرف الصندوق،
- الميزانية المخصصة لصندوق النهوض بالصادرات غير قادرة على دعم الصادرات الخارجية،
- طرح الإشكاليات اللوجيستية لتنمية الصادرات خاصة في غياب خطوط بحرية وتجارية لاقتحام الأسواق الإفريقية،
- غياب حوكمة حقيقية في صندوق النهوض بالصادرات،
- عدم قدرة عدد مكاتب النهوض بالصادرات بالخارج على تغطية الدول المستهدفة،
- توجيه القرض بحسب الدول المستهدفة وخاصة الجزائر وليبيا وبعض الدول الإفريقية،
- عجز الميزان التجاري وإستراتيجية الحكومة للرجوع به إلى أرقام معقولة،
- التأكيد على دور المؤسسات التونسية للنهوض بصادراتها وعدم التعويل الكلي على جهود الصندوق،

- الأهداف المباشرة والمتوسطة المدى لمساهمة الصادرات في تنمية رصيدنا من العملة الصعبة، وهل تم تحديد مخطط من طرف الحكومة في هذا المجال؟
- التساؤل على مدى سلامة التصرف في وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
- التأكيد على اعتماد اللغة العربية في اتفاقيات القروض المحالة على المجلس.

وخلال الرّدود، بيّنت السيدة كاتبة الدولة للتنمية أن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لا يوجد بها سوء تصرف مالي بالشكل الذي أُثير به بل بالعكس هي تعاني من محدودية في مواردها المالية والبشرية، ورغم ذلك فهي تقوم بمجهود طيب لمعاضدة الاستثمار موضحة أن النقص يوجد في الإستراتيجية وأساليب العمل المعتمدة التي بات من الضروري تطويرها برصد كل الإمكانيات حتى يتسنى لهذه الوكالة القيام بدورها على أحسن وجه.

وأفادت أن وزارة التنمية والتعاون الدولي بصدد إعداد مخطط خماسي يرتكز على رؤيا اقتصادية متكاملة للنهوض بالاقتصاد ككل وبقطاع التصدير بصفة خاصة من خلال احتواء هذا المخطط على إستراتيجية تجارية لاقتحام الأسواق الخارجية.

وفي ما يتعلق باعتماد اللغة العربية في نصوص اتفاقيات القروض وإرفاق مشاريع القوانين بدراسات المردودية والجدوى، وعدت السيدة كاتبة الدولة أنه سيتم مستقبلا إرفاق كل مشاريع قوانين المتعلقة بالموافقة على القروض بالوثائق اللازمة لضمان حسن دراستها على أن تكون باللغة العربية أو بالفرنسية إن لم يتم تعريبها.

كما أكدت أنه سيتم عرض مشروع مجلة الاستثمارات على مجلس الوزراء في 5 ماي 2015 موضحة أنّ أحكام هذه المجلة تعرّضت بكل دقّة إلى مسألة آليات النفاذ إلى الأسواق الخارجية وكذلك الضمانات والامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمر.

ومن جهته، بيّن ممثل عن صندوق تنمية الصادرات أن الخيار الأمثل للنهوض بقطاع التصدير يكمن في تنويع الأسواق الخارجية موضحا أن الاستقطاب الأوروبي لصادراتنا شهد تراجعا نسبيا وذلك يُعزى أساسا إلى السياسات التصديرية التي تمّ انتهاجها في السنوات الأخيرة وأفضت إلى تمكّن منتوجاتنا التصديرية من اقتحام أسواق خارجية جديدة على غرار الأسواق الإفريقية وأمريكيا الشمالية.

كما أفاد أن التوجه نحو الأسواق الإفريقية بات أمرا ضروريا وليس خيارا وهو هدف يتطلب نجاحه تهيئة كل الظروف خاصة الإرادة السياسية بتسخير الإطارات الديبلوماسية والمكاتب التجارية بالخارج ومراجعة الخطط التنافسية بالتوجه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مع احترام المعايير الجغرافية والبيئية، خاصة وأن مستقبل التصدير يكمن في قطاع الخدمات الصحية والسياحية والتربوية وهو ما يستوجب ضبط استراتيجيات واضحة لتنمية الصادرات في هذا القطاع الذي يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أنّ مسؤولية تنمية قطاع التصدير لا تقتصر على صندوق النهوض بالصادرات الذي يعتبر دوره الأساسي مساعدة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية، بل هي مسؤولية كل الأطراف المتدخلة في القطاع على غرار المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين والمؤسسات الاقتصادية الضخمة.

وفي ما يتعلق بالتسميات والانتدابات بشبكة التمثيل بالخارج، بيّن أنها تتم عبر مناظرات تستجيب إلى مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص خاصة في السنوات الأخيرة إثر الفترة

الانتقالية التي عرفتها بلادنا موضّحا أنّ هذه التسميات هي في حدّ ذاتها استثمارا إيجابيا عند مقارنة تكلفة المكتب سنويا بالعائدات التي يمكن أن يحققها عند مشاركته في المعارض، موضحا أن النقص يوجد في الحوكمة وفي طبيعة الانتدابات التي تقتصر على القطاع العام مؤكدا على ضرورة تشريك القطاع الخاص بشبكة التمثيل وفي مجلس الإدارة للاستفادة من خبرتهم.

كما بين ممثل عن وزارة التجارة أن نسبة 25 % فقط من مؤسساتنا معنية بهذا البرنامج باعتبار أن نسبة 75 % هي مؤسسات أجنبية منتصبة في تونس في إطار الاستثمار الخارجي، وهذه الـ 25 % منها 13 % تصدر مواد أولية و12 % منتوجات الصناعات الغذائية ومنتوجات فلاحية طازجة موضحا أن هذا القرض هو آخر تمويل من البنك الدولي وهو ما يستوجب التعويل على إمكانياتنا الوطنية المتاحة، وهو أمر ممكن خاصة وأن تونس تمكنت خلال هذه الفترة من اكتساب خبرة في المجال تمكنها مستقبلا من ضبط إستراتيجية وطنية واضحة لتنمية الصادرات بتطوير اللوجيستيك والنقل.

ومن جهتها أوضحت ممثلة من وزارة التجارة أنّ الهدف من هذا البرنامج هو تسهيل النفاذ للأسواق الخارجية، لكن مركز النهوض بالصادرات غير قادر على تمويل القطاعات الجديدة التي تدخل في هذا البرنامج على غرار قطاع الصحة (80 مصحة تستقطب 300 الف مريض) وقطاع التعليم العالي (12 الف طالب سنويا بمعدل كل طالب يجلب 10 آلاف أورو) مؤكدة على أهمية البرنامج الثالث لتنمية الصادرات لتضمنه أهدافا طموحة ستمكّن من خلق الثروة وبعث ديناميكية جديدة على اقتصادنا من خلال دفع قطاع التصدير.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- طلب تدقيق في القروض الممنوحة في البرنامج الأول والثاني،
- مراجعة نظام تحفيز الصادرات في تونس والتركيز أكثر على تصدير الكفاءات،
- ضرورة وجود رؤية ديبلوماسية اقتصادية،
- اعتماد إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات،
- التفكير في إحداث بنك لتمويل الصادرات وفروع في الدول التي يتم توجيه الصادرات لها،
- مراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الديوانة،
- اعتماد اللغة العربية في نصوص اتفاقيات القروض المحالة على المجلس.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين بعد تغيير عبارة " المصادقة " بـ " الموافقة " في عنوان المشروع ونص الفصل تطابقا مع أحكام الفصل 67 من الدستور.

رئيس اللجنة	**المقررة**
منجي الرحوي	ألفة السكري الشريف

2014/69

صيغة عدد 2

مشروع قانون
يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 أوت 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل المشروع الثالث لتنمية الصادرات

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 19 أوت 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض تكميلي قدره ستة وثلاثون مليون وثلاثمائة ألف أورو (36.300.000 أورو) لتمويل المشروع الثالث لتنمية الصادرات.